ENKS

NIVÎSGEHA ÇAND Û RAGIHANDINÊ
ENKS
المجلس الوطني الكوردي في سوريا
ENCÛMENA NIŞTIMANÎ YA KURDÎ LI SORIYA
KURDISTAN
مكتب الثقافة والإعلام

العدد 1 | صحيفة الالكترونية يصدرها مكتب الاعلام في المجلس الوطني الكوردي في سوريا | 1 | التاريخ : 15 / 5 / 2018

يبقى المجلس الوطني الكوردي في سوريا خط الدفاع الأساسي ضد أيّ محاولة لمحو الوجود القومي الكوردي في سوريا.
وخط المواجهة المرتقبة مع أيّ قرارات لا تصب في خانة الشعب الكوردي الذي يعيش على أرضه التاريخية.

بلاغ صادر عن اجتماع المجلس الوطني الكوردي

يستمر المجلس الوطني الكوردي بعقد اجتماعاته الاعتيادية والطارئة لدراسة مجمل الأواضع الكوردية والدولية برح المسؤولية واتخاذ القرارات والمواقف المناسبة حيال ما يلزم ومن جملة النقاط التي تنالها مؤخراً:

- درس المجلس بإسهاب الوضع في منطقة عفرين بعد الاحتلال التركي الكامل لها في الثامن عشر من آذار ونزوح عشرات الآلاف من أهلنا عن ديارهم في معظم القرى والبلدات ، وتوقف على ممارسات مرتزقة الفصائل تحت مسمى الجيش الحر بحق المدنيين وقيامهم بإعمال السلب والنهب، واعتبار أموال الكورد غنائم حرب، والاستيلاء عل بيوت الأهالي وتوطين عوائلهم فيها، ووضعهم العراقيل أمام عودة النازحين وحتى منعهم من العودة ، كل ذلك أمام مرأى من جنود الجيش التركي الذي وفر السبيل لهم إلى ذلك، إضافة إلى المعلومات التي ترد عن توطين عشرات العوائل المرحلة من الغوطة الشرقية ومسلحيها في قرى وبلدات عفرين، ورغم مساعي المجلس الوطني الكردي وجهوده مع الدول المعنية، لوقف هذه الأعمال اللانسانية بحق الكورد لا يزال موقفهم دون مستوى الحدث والمعاناة لردع تلك العصابات، وأكد المجلس على ضرورة بذل كل الجهود لدى الدول المعنية والأمم المتحدة والأصدقاء والقوى الكوردستانية للمساعدة لوضع حد لهذه الأعمال ووقفها والعمل على انسحاب كافة القوات، التركية والفصائل المتعاونة معها من منطقة عفرين ، وإخلاءها من السلاح والمسلحين، وتسليم المنطقة وإدارة بلداتها ومدنها إلى أهلها بعيدا عن أية وصاية وتدخل، ومساعدتهم لإدارة شؤونهم وتامين الخدمات لتسيير الحياة الطبيعية وتوفير الأمن والأمان عبر حماية دولية لها. وقرر الاجتماع الوقوف بوجه المؤامرات التي تستهدف الوجود القومي الكردي هناك من خلال التغيير الديمغرافي والذي بدء بعمليات التوطين فيها، والعمل بكل السبل السلمية والديمقراطية المتاحة لوقفها وإبعاد المستوطنين عنها.
- أدان المجلس استهداف pyd للمجلس الوطني الكوردي بتصعيد خطاباته التحريضية ضده ولغة التخوين بحق أعضائه والاستمرار في اعتقال كوادره وأنصاره وأدان أيضا اعتقال عضو هيئة رئاسة المجلس والمنسق العام لحركة الإصلاح الكردي في سوريا الأستاذ فيصل يوسف قبل أن يتم الإفراج عنه لاحقاً، واستمرار اعتقال نعمت داوود سكرتير حزب المساواة الكوردي بعد مداهمة منزلهما بقوة مسلحة، واختطاف رئيس مكتب العلاقات في تيار المستقبل. الأمر الذي خلق استياء عاما لد ى أبناء الشعب الكردي وهو لم يزل يعيش حالة الصدمة والغضب من ما آل إليه الوضع في عفرين وما يعانيه أهلنا هناك وفي وقت تزداد فيه المناشدات إلى وحدة الموقف والصف الكرديين وطالب الاجتماع pyd بالكف عن هذه الممارسات وإطلاق سراح الرفيق نعمت داوود وعبدالرحمن آبو ابن عفرين الذي يقبع في سجون pyd منذ شهور وفؤاد إبراهيم وغيرهم من المحتجزين لديه وطي ملف الاعتقال، وكم الأفواه نهائيا، والكف عن نهجه الاستبدادي في إقصاء الأخر المختلف معه وحظر الحياة السياسية بمنطق القوة، وطالبه بتوفير مناخ التفاهم على الساحة الكردية ، كما ناشد المجلس القوى والأحزاب الكوردية والكوردستانية والفعاليات المجتمعية بالضغط على pyd في سبيل ذلك.
- دعا المجلس إلى تفعيل الجهود الدولية للإسراع في إيجاد حل سياسي للازمة السورية ينهي عذابات السوريين ويهيئ المناخ لانعقاد جنيف ورأى أن الحلول المجتزأة في ظل مناطق النفوذ لا تشكل بديلا عن الحل السياسي الشامل الذي ينسجم مع ما قدمه الشعب السوري من تضحيات ويتوافق مع تطلعاتهم عبر بناء سوريا كدولة اتحادية ديمقراطية تعددية
، بدستور توافقي يقر ويضمن الحقوق القومية للشعب الكردي وحقوق كافة المكونات الأخرى في البلاد.

رؤية العدد

الانتخابات العراقية
ارقام ودلالات

تمت الانتخابات العراقية وسط ضجيج إعلامي واسع وأسفرت عن نتائج تشرح اللوحة السياسية في العراق بكل معانيها وتعطي صورة واضحة لمستقبل البلاد ، فنسبة الاقبال الجماهيري في المدن العراقية على الانتخابات التي لا تزيد عن الثلث إنما هي مؤشر امتعاض هذه الجماهير عن الانتخابات وكأن لسان حالها يقول ماذا فعل السابقون للعراق ليفعله اللاحقون ؟ لأن ما فعله السابقون ليس سوى التسيب وتفشي الفساد بمختلف أشكاله الاداري والمالي من الرشوة الى اختلاس أموال الدولة ، هذا ناهيك عما لحق بالبلد جراء الميليشيا التابعة لإيران كي تصول وتجول بالبلاد وكأنها ميادين حصنها ومراتع دوابها دون حسيب أو رقيب ، وأن مستقبل العراق بات على مفترق طرق ، بين التقسيم أو تجزئة المجزأ كما يقال ، بين السنة والشيعة وحتى بين الشيعة أنفسهم .. وفي إقليم كردستان ظهر الوضع خلاف ما خطط له المتربصون والحاقدون في الداخل والخارج ، تراهم يتذمرون من النتائج ويشككون بها ، ولا يعلمون حتى الآن أن من يغدر بشعبه وقضيته ذلك هو المآل والمصير ، ولا يعلمون أيضا أن الحكم هو الشعب حينما يقول كلمته ، والشعب هذا الذي حقق الفوز هو ذاك الشعب الذي قال كلمته بالأمس نعم لاستقلال كردستان ، ومن يستمد قوته من إرادة شعبه فلا يخذل ولا يندم والعكس بالعكس ، أي أن من يستمد عوامل فعله من الخصوم والأعداء فلا يلومن إلا نفسه ..
من هنا فقد تأكد بما لا يدع مجال للشك أن حكمة القيادة وحسن الأداء وإرادة الشعب معا تصنع المعجزات ، ذلك هو نهج الكردايتي نهج البارزاني الخالد ، بل هو المشروع القومي الكردستاني الذي يقوده المناضل مسعود البارزاني بعزيمة صادقة لا تلين أمام الصعوبات والضغوطات مهما بلغت شدتها ، ولا يصح إلا الصحيح ، وهكذا فقد ترسخ الاستفتاء على استقلال كردستان لأنه حق مشروع اثبته شعب كردستان عبر الانتخابات العراقية العامة بالتفافه حول قائمة الفوز والنصر المؤزر قائمة الحزب الديمقراطي الكردستاني ذات الرقم 184 لتكتسح القوائم المنافسة بجدارة فائقة ، فهنيئا لشعب كردستان وهنيئا للقائد المفدى وتهاني معطرة لكل برلمانية وبرلماني من هذه القائمة المباركة قائمة الاخلاص والفداء .

بلاغ صادر عن الأمانة العامة للمجلس الوطني الكوردي في سوريا

عقدت الأمانة العامة اجتماعها الاعتيادي وسط ظروف سياسية وميدانية بالغة التعقيد واستعرضت التحولات السياسية والميدانية الأخيرة في الساحة السورية خاصة بعد الانتهاء من (داعش)وتحول المواجهة غير العلنية إلى صراع على مناطق النفوذ بين أمريكا و روسيا وما نتج عن ذلك من تحالفات وتموضعات جديدة وطرح مشاريع وحلول لا تتوافق مع ما يجري ميدانيا من تغيير ديمغرافي يترجم على ارض الواقع ، ومن جملة المسائل والقضايا المطروحة على جدول عمل الاجتماع :

تم التوقف بروح عالية من المسؤولية على الوضع في عفرين بعد الاحتلال التركي لها وبمساندة أدواته من مرتزقة الفصائل المسلحة التابعة للحكومة التركية وما يجري هناك من انتهاكات بحق الأهالي من توطين وتغيير ديمغرافي ممنهج من قبل تركيا وبالتنسيق مع تلك الفصائل وعلى مرأى من القوى الدولية المعنية بالملف السوري ، وذلك بتوطين عوائل تلك الفصائل المرحلين من الغوطة الشرقية ومناطق أخرى من قرى وبلدات عفرين ، مستهدفة بذلك الوجود القومي الكوردي في هذه المدينة الكوردستانية .

وأكد الاجتماع على موقف المجلس بضرورة خروج كافة القوى والفصائل المسلحة بما فيهم القوات التركية الغازية من عفرين، وتوفير العودة الآمنة للأهالي إلى بيوتهم وإدارة شؤونهم بأنفسهم دون وصاية تركية أو من أي جهة كانت .

كما طالب الاجتماع بضرورة توثيق كافة الانتهاكات وأعمال التوطين والتغيير الديمغرافي الذي تعتبر جرائم حرب وإيصالها إلى كافة المحافل الدولية والجهات المعنية، والمطالبة بالحماية الدولية وممارستهم بحق المجلس الوطني PYD كما أدان الاجتماع سلوك

واعتقال كوادره حيث لازال عضو الهيئة الرئاسية الأستاذ نعمت داود معتقلاً لديهم، إضافة ل عبد الرحمن آبو و فؤاد إبراهيم وغيرهم من المحتجزين والمفقودين فضلا عن لغة التحريض والتخوين في الوقت الذي يجدر بالاتحاد الديمقراطي

وخاصة بعد كارثة عفرين، وما يخطط من مؤامرات تستهدف القضية الكوردية وإعادة النظر في خطابه وسياساته وتحالفاته، وسلوك فرض الهيمنة بقوة السلاح في محاولة يائسة لتحييد المجلس عن مشروعه القومي. والإفراج عن جميع معتقلي الرأي وإغلاق ملف الاعتقال السياسي ونطالب المجتمع الدولي بالإسراع في إيجاد حل سياسي شامل للأزمة السورية

الأمانة العامة للمجلس الوطني الكوردي في سوريا 28 \ 4 \ 2018

جدّلية الداخل والخارج في التغيير وتقبل الأخر

شفان ابراهيم

- تتفجر جدلية الداخل والخارج ضمن الدائرة الوطنية. فالمكونات الداخلة ضمن دائرة البلد الواحد ، تستمر في التصارع والتناطح ، لطالما كان النظام قائمٌ على الإلغاء وضرب المكونات بعضها ببعض ، فتصغر الدائرة ، وتكبر معها تصدعات وترهلات محيط الدائرة ، حتى تصل إلى الانفجار الداخلي ، فتستنجد المكونات الداخلية بالخارج ، وهكذا يغدو الداخل خارجاً والخارج داخلاً.

هل يتوحد الداخل والخارج

فهل الداخل والخارج يصبح واحداً, أو هل يتوجب الإصلاح من الداخل أم من الخارج؟ ذلكم هو السؤال الذي تلوكه الألسن في جميع المحطات والمحافل السورية, وهو –السؤال- على أهميته, إلا أنه يتسبب بمشكلة جديدة أكثر ضراوة من المشكلة الموجودة, فإحداهما سيلتهم الأخر, والأرجح أن الخارج هو من سَيُقيِم الداخل نحو الوطنية أو الخيانة, نحو الشفافية أو الدكتاتورية, وسيفرض ديمقراطيته المعلبة على الداخل, خاصة وأن هذا الداخل بات مُجهزاً لاستقبال أي شيء يكون المُنقذ له من براثن الأنظمة القمعية.

العقبة الكبرى في منع الحوار وعدم تجسيد ثقافة الاختلاف تتجسد في الاستبداد. فتاريخ الشعوب والحضارات تكشف عن تلازم العقل والقوة أو الفكر والسلطة في نشأة الدول والأنظمة وقيام الثقافات والحضارات. هناك في الغالب الأعم رهانات فلسفية تتقد وراء رهانات التوسع والهيمنة.

خلف تجليات القوة والسلطان ثمة دوماً سجاف من حسّ المدنية والثقافة يشف أو يتصلب, وربما كانت الأديان والمؤسسات التقديسية والأحزاب الشمولية من أهم عناصر الدفع الايديولوجي والنفوذ السياسي, ومن أقوى المرجعيات الفكرية والعقائدية التي تشدّ عصب السلطان في نزوعه إلى الاستقواء. فالعنف وثقافة رفض الأخر والاختلاف والتعددية أضحت ظاهر شاملة, إن لم يكن أساس نشأة الدول وسقوطها, فالقوى السياسية الجديدة, أو المسيطرة حديثاً دوماً ما تلجأ إلى العنف للإبقاء على حياضها.

نشأت الحياة الاجتماعية بين البشر في إطار الصراع من أجل فرض السيادة والخضوع لها, وأساس هذا كله العنف. للأسف فإن تاريخ المنطقة قد بُني على قاعدة السّوق بمقود الخضوع والغلبة. حتى أصبحنا مقتنعين أن لا مهرب من العنف ولا مناص للناس من أن يتلمسوا كيف يصبحون قادرين على ألا يكونوا خيرين.

هذه الأفكار وتسويقها وترويجها إنما متولدة من إن كل مقدّس يعتقد في احتكاره الحقيقة يعمل على نشرها والدفاع عنها ويعمل في المقابل على نفي القداسة من غير أشيائه وتسفيه حقائق الآخرين, فينشأ الكره وتنتشر البغضاء. وما يشهده العالم اليوم من تفشي الإرهاب ما هو إلا علامة على ضياع الحس النقدي والتساؤل الفلسفي وغياب المبادئ الإنسانية السامية بدءاً بأخلاق الرحمة وصولاً إلى قيم التسامح وتقبل الأخر والمساواة والتعددية والاختلاف. فالدفاع عن العقيدة بشكل أعمى لا يدلّ على جهل بتاريخية الحقيقة فحسب, إنه إلى ذلك استنبات للحقد المتبادل وتمزيق لعُرى المجتمعات.

عن الإصلاح والتغيير

تتردد مفاهيم الإصلاح والتغيير على ألسّنة الجميع, حتى غدا التغيير والإصلاح من أفضل القواميس التي يحملها النخب والمفكرين والمشتغلين في الشأن العام, ما يوحي أن ثمة نهضة أو صحوة تلوح في الأفق، خاصة عقب نتائج ومخرجات الربيع العربي. ومن المرجح جدا أن يكون التحول الديمقراطي من أكثر التطبيقات التي سترى النور قريبا في بلدان العالم الثالث.

لكن ثمة مشكلة وجدت قُبيل الربيع العربي في مجمل الدول العربية. فكانت نقاشات الإصلاح والتغيير وحقوق الأخر أهي متأتية من الداخل أو مفروضة من الخارج. هل باتت مجتمعاتنا تحتاج إلى إصلاحً ديني أم لا؟ وهل تحتاج مجتمعاتنا إلى شيء من تغيير قوانينها الوضعية وتبديل بنود في دساتيرها, أم بحاجة إلى تغيير جزري وثورة على المفاهيم القديمة وشقلبتها؟

تردد الشعب بين الإصلاح أو الاستمرار بحجة الحفاظ على البنية التحتية وغيرها, ما هي إلا آلفة بوعي أو دون وعي إلى الاستبداد. فإن حصل -الإصلاح- تمت القطيعة مع الاستبداد السياسي, لكن الاستبداد الديني, والفكري, الثقافي والاجتماعي لا يزال يعشعش في النفوس. بشكل أدق أن كان الاستبداد المراد التخلص منه يختصر في عدم إلغاء الأخر ككيان موجود دون الاستماع إليه أو تفهم خصوصيته، وأن كان الهدف هو تداول السلطة. فإن الكوارث والنسف سيكون في طريقه للتطبيق آجلاً أم عاجلاً خاصة وأن التغيير والتبديل لا بد أن يكون من الأسفل إلى الأعلى, أي بالكامل وليس فقط تغييراً في العناوين والمرادفات.

ليس الاختلاف مجرد تقبل الأخر مجرداً. بل أضحى رفض الأخر ونسف ثقافة الاختلاف مفهوما مؤسساتياً أُشتغل عليه مطولاً من قبل الأنظمة المتعاقبة. فعلى سبيل المثال فإن مُعظم الدول العربية والإسلامية لم تتفاعل منذ قرون عديدة خلت والى اليوم مع ابرز الأفكار والفلسفات والآراء والنظريات السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية القادمة من الخارج, سواء أكان هذا الخارج جغرافياً, أو خارج عن البيئة الإسلامية العربية عقلياً, وهذه إحدى أبرز معوقات الحوار.

هنا تبرز مجدداً جدلية الداخل والخارج. فالقومجيون كانوا ينظرون إلى التحرر والحوار والثقافة على أنها كُلها تجتمع تحت يافطة التحرر من الاستعمار والسيطرة الأجنبية, وليست الأهمية هي نسف الاستبداد المتولد من رحِم تلك المجتمعات. لكن ما أن تم الاستقلال حتى بدأت سيطرة جديدة تمثلت في أن المجتمعات غير مهيئة للديمقراطية, ولا يمكن الدخول في خانة التعددية بحجة أنها ستولد انشقاقات وترهلات في بنية المجتمع, وهي الضريبة التي لا تزال الدول المتنوعة والمتعددة القوميات تدفع الضريبة حتى اليوم. فلا ديمقراطية ولا تعددية ولا أخر ولا حوار في بنية اجتماعية معقدة تمزقها منافسات عمودية (القبائل مقابل سكان المدن) ومنافسات أفقية (الأغنياء مقابل الفقراء) وتخلو من طبقة متوسطة ذات شأن.

المجلس الوطني الكردي آن الأوان لمراجعة نقدية شجاعة

إبراهيم اليوسف

بعد أشهر قليلة، يمضي المجلس الوطني الكردي في سوريا، سبع سنوات من عمره، وهي مدة قصيرة في دورة الزمن، إلا إنها مساحة زمنية واسعة في حياة إنساننا الكردي الذي عانى ولايزال يعاني من أنواع كثيرة من الاستبداد، بما في ذلك استبداد"الأخوة" وهو في حقيقته- أهزوءة- وأسوأ أنواع الاستبداد التي مرت، إلى هذه اللحظة، منذ تأسيس سوريا، وإلحاق كرد المكان بهذه الخريطة الطارئة، وفق تفاهمات ومصالح دولية، لما تزل تتجدد، ضمن محور مخططها، مهما تبدلت الوجوه، والأزمنة، والسياسات التكتيكية التي تمارس، ميدانياً، ليتمحور ذلك كله في خدمة استراتيجية واضحة، تشبه حال بقية الكرد، ممن توزعوا على خرائط جديدة أخرى: العراق-إيران-تركيا...!؟ لا يخفى على أحد من المحايدين، من داخل مشهد اللوحة الكردية أن ولادة المجلس الوطني الكردي، بعيد الثورة السورية كانت ضرورة لابد منها، وإن كانت طبيعة واقع الفرقة، ولا أقول: الاختلاف في وجهات النظر، قد تركت أثرها العميق على الحياة السياسية الكرديةفي سوريا، وبدا أن التخلص من تبعاتها ليس بالأمر السهل، وهوما ظهر تدريجياً عبر مسيرة المجلس الوطني الكردي، لاسيما بعيد ظهور كائن سياسي دخيل على الحياة الكردية، وهو مخطط تنظيم" ب ك ك" الذي راح يدير الظهر لما هو مطلوب من مكانه، وصار يتعكز على أسماء سياسية على أنها من كرد سوريا، إلى جانب أسماء أخرى تعمل وراء سلسلة كواليس، منها الميداني، ومنها" العميق"- وفق الاصطلاح السياسي- والذي يصل إلى أغوار كهوف الجبال،تموقعاً، وسياسات، لتزداد خلخلة المشهد السياسي الكردي في سوريا ، ونشهد . ظ التحولات" الترانزيتية" من قبل بعضنا، انخداعاً، أو خديعة، على ضوء وإيقاع بريق الشعارات أو المنافع، ما أحدث بوناً شاسعاً في المشهد الكردي، وضع المجلس الوطني الكردي أمام خيارات جد صعبة، لاسيما بعيد لجوء هذا الكائن الطارئ إلى خيار العنف، بلا أي رادع قيمي، ليصل ذلك إلى حدود: الاغتيالات والخطف والأسر والتصفيات المعنوية، وسوى ذلك.

كان خيار المجلس الوطني الكردي- هنا- عدم الانجرار إلى ما يخطط له، وإن كانت النتائج كارثية على صعيد إفراغ المكان، والتحول إلى مجرد شاهد على زج الشباب الكردي في بعض الحروب المجانية، كما في منبج والرقة إلخ، بدلاً من حماية إنساننا ومكاننا، من قبل من سيبدو أنه غير معني أصلاً بكليهما: الإنسان والمكان، وهو ما جعل المجلس في وضع لا يحسد عليه، لاسيما بعد تعرضه لأكثر من قمع، وبدا وجود وجوهه في مكانهم، أكبر مأثرة لهم، بينما كان هذا الوجود نفسه غير مرحب به، وإن كنا سنجد أصواتاً محددة تتعالى تدريجياً، تنقد الواقع، وتتفاعل مع الحدث اليومي، من خلال إبداء الموقف الرافض، وعدم القبول بالتصفيق الزائف للإمبراطور العاري، كما في مسرحية إبسن.

وإذا كنت قد أشرت إلى من كان وراء ما آل إليه مصير الكرد في مكانهم، إلى هذا الحال المزري، فإنه لابد من الإشارة إلى أن المجلس الوطني الكردي الذي لقيت ولادته، بالرغم من عدم تبلور رؤاه في بداية الثورة السورية، بالشكل المطلوب، ترحيباً جماهيرياً كبيراً وقد تعاطف الشارع الكردي معه، من أقصاه إلى أقصاه، وكانت مظاهرة" المجلس الوطني الكردي يمثلني" أكبر شاهد على ذلك، في الوقت الذي لم يكن بإمكان- الاتحاد الديمقراطي- تحريك أكثر من بضع عشرات الأشخاص من مؤيديه في مدينة كقامشلي- وهو رصيده الحقيقي بين أبناء كرد سوريا- إلا أن المجلس لم يحسن التعامل مع التحولات التي تتم، وراح يخترق الحراك الشبابي، ويعتمد بعض من لا تاريخ نضالياً لهم، ممن استغلوا اسمه، بوساطة بعض الأسماء المتحكمة آنذاك، بينما تمَّ إقصاء أعظم رصيد شبابي له، كما أنه بات يبحث عن- الكم- لا- الكيف- وتم احتضان ممثلي بعض الأحزاب شبه الوهمية، من دون أن يستفيد من تجربة الحركة السياسية مع هذا الاسم أو ذاك، ناهيك عن اعتماده على أسماء وأحزاب محددة، وإهمال أخرى، وخلق مؤسسات وهمية، وإقصاء مؤسسات فاعلة، ما جعلنا أمام جيش من المرتزقة الحقيقيين الذين لا يفكرون إلا بهذا المكسب، أو ذاك، وهم أعظم عبء على كاهل المجلس الوطني الكردي. ثمة قضايا أكثر حساسية، لم أرد مقاربتها إلا سريعاً-هنا- وهي وغيرها، لابد من أن تُتناول من قبل المجلس الوطني الكردي الذي يراه كل منصف، بالإضافة إلى بعض الأحزاب والقوى من خارجه، بمن فيهم جمهور المستقلين، الوطنيين، الغيارى،أن هؤلاء جميعاً ممثلو نبض الحركة الكردية التاريخية التي يمثلها هذا المجلس، وبعض من هم خارجه، وإن كانت أخطاء كل من هؤلاء على حدة أمام أعيننا، وثمة ما هو مؤلم، يكاد لا يحتمل، وهو في مخيلة كل متابع، وكل معني بالشأن الكردي. وعندما نرى أن المجلس الوطني، ومن تمت الإشارة إليهم، نواة الفضاء التمثيلي التاريخي لكرد المكان، فإن هذا ليضع على كاهل الغيارى عليه مهمات جد كبيرة، أولها ضرورة مراجعة الذات: وجوهاً ومؤسسات، وإن كنا سنجد، على الدوام، أن من تنطبق عليه صفة: المناضل، بالإضافة إلى من تنطبق عليه غير ذلك من الصفات النقيضة، وإن كنت أرى أن خصيصة الصمود في الوطن، في ظل هيمنة أحد أبشع أشكال الدكتاتورية المركبة، هي أعظم شكل نضالي يتم من قبل الكردي، وهوما ينطبق على كل من يتشبث بانتمائه للمجلس الوطني الكردي، بالرغم من كل حملات التخوين بحقهم، وهي، حتى وإن تمت من قبل: ناشطين أو كتبة مناوئين للمجلس الوطني الكردي، فهي تدخل في إطار التحريض على العنف، والتصفيات، شأن أصحابها شأن ممارسي العنف، على نحو عملي، بل أسوأ، على الصعيد الأخلاقي. وحين أركز على أولوية بل أهمية وضرورة المراجعة النقدية من لدن المجلس الوطني لتجربته، بشجاعة، وبعيداً عن الكوابح، فإن الاتهامات الرخيصة التي تبدر عن مناوئي المجلس، لا تدخل في الحسبان، فهي في طبيعتها كيدية، وهي مملاة على هؤلاء، لاسيما إنها تبدر عن فعل تحريضي، وسرعان ما تنقلب هذه الجوقات التي تنفذها، في الفضاء الافتراضي، والواقعي، من أقصى المواقف إلى أقصاها، بناء على توجيه ما. إيماءة ما، وفي هذا ما ينفي عنها أي توصيف أخلاقي أو قيمي أو واقعي سياسي.

بعد سبع سنوات من الحرب
أين تقف المرأة الكوردية في سوريا

أفين حاجو

لعبت المرأة في سوريا خلال السنوات السبع الماضية من الثورة سواء على الواقع أو النشاطات التي تراءت على مواقع التواصل الإجتماعي ومشاركتها الفعلية في المظاهرات والمسيرات التي تمت فيها تشييع الشهداء وهي تهتف ضد القمع والظلم ،أو من خلال نشاطات الحراك السلمي 'كالقيام بالإعتصامات وبحملات التبرع دعما واسنادا للمناطق المنكوبة ،كذلك فقد كثّفت المرأة أنشطتها على مواقع التواصل الإجتماعي وبشكل خاص على مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) والمدونات الإلكترونية واتخدتها منابر أبدت فيها عن رأيها بكل حرية ضد الإضطهاد والاستبداد، كما أنه وخلال هذه المرحلة ظهرت الكثير من المنظمات النسائية التي ساهمت في تمكين المرأة / سياسياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً / ومنها المنظمات الكوردية النسائية كمنظمة اتحاد نساء كوردستان سوريا ومنظمة المرأة الحرة وروذوز وغيرها..... من خلال إعداد ورشات وندوات ودورات تعليمية وحرفية لها مما اتاحت الفرصة لإجراء حوارات وإثبات حضورها في المطالبة بالحقوق المشروعة لها والتي كانت مهمشة سابقاً كذلك ظهرت شخصيات نسائية بمثابة (قائدات للرأي)ومشاركات في صنع القرار أما المرأة الكوردية فكان دورها أكثر فعالية ونشاطا وحول هذا فقد صرحت السيدة آريا جمعة العضو في الآمانة العامة للمجلس الوطني الكوردي والقيادية في منظمة (اتحاد نساء كوردستان سوريا) وقالت : المرأة استطاعت في هذه الثورة أن تثبت وجودها حيث أفسحت الثورة لها المجال فسابقا كانت المرأة تعاني الكثير بسبب نظرة المجتمع المنغلقة لها وتعرضها للإستجواب والتحقيق من قبل الحكومة عند مشاركتها في عمل تنظيمي أو سياسي أما الآن ومنذ بداية الثورة أصبحت المرأة تعمل ضمن تنظيمات سياسية ومنظمات المجتمع المدني التي سمحت لها بالقيام بالنشاطات بكل حرية دون قيود من خلال نشر ثقافة تحرر المرأة والنقاط الحساسة التي لم تكن تستطيع المناقشة فيها في أي تجمع فمن خلال المنظمات استطاعت المطالبة بحقوقها ومن ضمنها حقها في التمثيل في اتخاذ القرارات في المحافل السياسية ونجحت نوعاً

ما في ذلك إلا أنه يبقى حتى الآن نسبة تمثيلها قليل مقارنة بالرجل. هذا

وقالت أيضا: إن المنظمات النسائية كان لها دور كبير في تدريب الكثير من النساء تنظيمياً وقيادياً وإعلامياً من خلال الورشات التي قدمت ضمن المنظمات وتمكنت من نشر نشاطاتها ومشاركاتها في جميع المجالات خلال الإعلام الذي ساعدها كثيرا. واختتمت بقولها (لنا امل كبير في المرأة عموما والمرأة الكوردية على الخصوص كونها منفتحة على ثقافة التغيير والتقدم) أما السيدة يسرى زبير / مسؤلة منظمة المرأة الحرة / كانت نظرتها لدور المرأة وتطورها خلال المرحلة فيما صرحت حيث قالت : للمرأة دور كبير في تقدم النهضة البشرية فهي الأم والأخت والزوجة وعلى عاتقها تفع تربية الأجيال ففي ظل المتغيرات استطاعت أن تلعب دورها في تأسيس الجمعيات و المنظمات النسوية لتتخطى بعض المعاناة والتي عانت منها المرأة من الإضطهاد المزدوج , أولا كونها كوردية محرومة من حقوقها السياسية والثقافية و الإجتماعية و الإقتصادية , مشاركة بذلك الرجل في حمل هذا العناء في وجه الأنظمة الدكتاتورية , التي لم تعمل إلا لترسيخ سلطتها و هيمنتها على حساب شعوبها وتطلعاتها

في العدالة والديمقراطية . فعانت من تعامل وسلوك وثقافة الرجل الشرقي الدونية الذي ينظر إليها بأنها قاصرة وعاجزة أمام تحديثات الحياة وهو الوصي عليها في تعليمها و عملها و زواجها وهذا الأمر دفع الى تشكيل مجتمع نصفه مهمش وغائب عن دوره الحيوي الفعال ،

في المجالات الإدارية والإجتماعية والإقتصادية ، فكان تخلف مجتمعها

وتأخرها عن ركب الحضارة ، النتيجة الطبيعية لهذا الواقع النسائي المزري

ولذلك بادرت إلى مشاركتها الفعالة في المجالات السياسية والإجتماعية والثقافية

ووقوفها جنبا إلى جنب مع الرجل في الإعتصامات والمظاهرات منذ بداية الثورة

السورية فكان لها دور فعال في تشكيل المنظمات والجمعيات النسوية الهادفة إلى

تحرر المراة ثقافيا واجتماعيا في مجال المجتمع المدني لتلعب دورها في التثقيف

الإجتماعي والسياسي, وذلك لبناء مجتمع متقدم مزدهر تنشر فيه المحبة والسلام ،

فالمراة هي أساس بناء جميع المجتمعات .

مركزية القتل على الهوية أو اتحادية العيش الطوعي

يصر النظام السوري على المضي في التعنت السياسي والإصرار على القبضة والعنف الأمني كتمهيد لفرض سيستام أخلاقي وفق مقاسات الأنظمة القمعية، ما يدفع بالسؤال الجوهري للسطح: هل باتت الأساليب القمعية والتسلطية والنماذج الاستثنائية للقتل والعنف والخطف والحرمان والتجهيل والفقر والتلويح بانقلابات عسكرية وخشية حكم العسكر, أضحت هي السمة البارزة للحفاظ على الوحدة الوطنية والمشروع الوطني ورفض التدخل الخارجي؟

بل هل أصبحت سياسات الإلغاء, ورفض التعددية السياسية, وخنق الحريات العامة, والرضوخ لحكومة وأنظمة مركزية تسلطية قمعية لعقود طويلة مع مهزلة توريث الحكم في الجمهوريات, والقبول بقوانين الطوارئ والأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية, أضحت هي الوتيرة المُسرعة لعملية التنمية وتآهيل طليعة سياسية وثورية وفكرية تقود المجتمع السوري؟

تمترسات خلف نظام بعناوين وطنية

بالتأكيد فإن التحول في التجمعات الوطنية السورية التي حررت البلاد من التواجد الغربي في القرن الماضي, لم تتحول إلى قوة عاجزة ديمقراطياً, بل تحولت إلى قوة راغبة في الاكتفاء بفكر الإصلاح كعنوان فقط لا غير, بدلاً من الإصلاح فكراً وممارسة, لتواجد قوة الروافد الخارجية المحركة لها, ووجود فروضات قوية بعد تدجين تلك الأنظمة من قبل الخارج, حتى اقتنعت الشعوب أن الإصلاح من الداخل أصبح مستحيلاً, خاصة وأن التاريخ توقع لممكنات وليس ترجمة لنوايا ورغبات.

فيربط برهان غليون نشوء الدول ذات الطابع القانوني مع المفهوم الحديث للمواطنة التي تنظر إلى الفرد المواطن على انه ذو حقوق يجب صونها واحترام استقلاليتهم الشخصية, وهذه المواطنة تكون هي الحاضنة لحماية وضمانة الحرية الفكرية للأفراد والمشاركة الفعلية في رسم وصياغة مستقبل وحياة البلاد السياسية. لكن نشوء فكرة الحركات القومية من جهة التي تنسف مفهوم التعددية السياسية والضغط الاستعماري من جهة أخرى جعلانا نبتعد عن المعنى الحقيقي للمواطنة, ونشئت أنظمة تربط بين الوطنية والمواطنة, هذه الوطنية التي تجلت في التحرر من الاستعمار والاستقلال عنه, فتم سبقّ الوطنية على المواطنة, وكانت النتيجة موت المواطنة في فكر وعقل وتطبيقات ومناهج وسياسات هذه الحكومات.

هذه الحركة القومية أهملت الجانب الشخصي والفردي والإنساني المبدع وأهملت التنمية البشرية وأجحفت بحق حرية الإفراد تحت ذريعة الأولوية للهوية الجماعية, بدلاً من الاهتمام بالفرد وقضاياه, وهذه الحركات القومية مع الهجمات الاستعمارية جعلت الحكومات تنسف المواطنة فكراً وممارسةً, ودخل المشروع الحداثوي العربي مرحلة الموت السريري, وخلقت لدينا أزمتين مُعقتدين أولهما يكمن في الاستيعاب الخاطئ مع الفهم السطحي للمواطنة بكونها مساواةٌ بين الإفراد الأحرار أمام القانون وحقهم في المشاركة السياسية وبالتالي خلق جو ديمقراطي, أما الأزمة الثانية فهي انهيار وانهدام مشروع المواطنة العربي والحلم ف بإقامة دولة مواطنة قوامها العدل والإنصاف والمساواة وعدم التمييز العنصري.

الشعب السوري بات تواق للإصلاح والتغيير, لكنه لن يكون لا إصلاحاً ولا تغييرً ما بقي النظام يتحكم مركزياً بطول البلاد وعرضها. وبعد كل تلك المتلاحقات السياسية, أصبح العيش في كنف الأنظمة المركزية والمطالبة بإصلاحها أو المطالبة بالتعددية السياسية أشبه بالخيال وضرباً من ضروب الطوباوية.

لا حياة سياسية ولا تطور رقمي تقني, ولا انتخابات نزيهة, ولا تحول ديمقراطي, ما لم يكن نظام الحكم برلماني وشكل الدولة اتحادية, تحفظ لمكوناتها وللأطراف حرية الحركة والتنقل والإدارة المحلية والدفاع الداخلي ...الخ. وإلا فإن التقسيم والتفتيت سيكون من مخرجات الربيع العربي, فلا وطن تحت سياط الجلاوذة, ولا حياة في ظل أنظمة تبتلع مظاهر الدولة, ويكفي أن يكون الحزب الحاكم أكبر من الدولة حتى نتمكن من معرفة مصير ومستقبل الدولة والشعب.

سورية أمام محطة صعبة, فإما الاستمرار في حالة الفوضى الخلاقة, والتدمير الممنهج للذات الإنسانية, والقتل على الهوية, والعيش في كنف صراعات مذهبية طائفية, والفقر والجهل والأمية, وأما البحث عن نظام وشكل حكم جديدة, وشكل أخر لإدارة الدولة غير نظام وشكل الحكم المتبع حتى اليوم.

نسف المجتمع المدني في سوريا

بدأت المشكلة والتحولات في سوريا من البنية المؤهلة لهذه التحولات.

فالإشكاليات المتجذرة في المجتمع السوري لم تعد تُعد ولا تُحصى.

نسف المجتمع المدني

عمدت الأنظمة المتعاقبة على سدة الحكم في سوريا، وخاصة منذ استلام البعث، عمدت إلى تغييب الفكر، وتمييع الممارسات الأخلاقية والديمقراطية، ونسف آليات البناء، فكان الواقع التوصيفي أو التصنيفي الحقيقي لهذه الإشكاليات،وللأرضية المهيأة للتحولات، تصنيفاً أو توصيفاً غائباً. خاصة وأن نقاط الارتكاز في النظريات السياسية، الفكرية، التوصيفية، كانت هي ذاتها من لدن السلطان وأجهزته القمعية.

وأكثر ما اشتغلت تلك الأجهزة القمعية خلال العقدين الأخيرين هو تمييع ونسف وقهر وإلغاء واختراق المجتمع المدني، وهو مجتمع رديف للسلطة، بل مراقب ومحاسب ومتصدي للسلطة في حال أي خلل، ولنا أن نتخيل شكل ذاك المجتمع المدني وهو لا يمس ولا يتفاعل مع أي حدث، نتيجة لتلك الاختراقات الأمنية.

في ذلك يقول جاد الكريم الجباعي : تنبع ضرورة المجتمع المدني من ضرورة الاندماج القومي واستعادة مفهوم المواطنة التي خفضت في البلدان العربية إلى مستوى الولاء الحزبي أو الشخصي، وإلى مستوى الرعوية، ويرى الجباعي ضرورة استعادة مفهوم الشعب الذي خفض إلى مستوى "الجماهير" أي إلى كتل سديمية وجموع غير منسوجة. بقدر ما تنبع من ضرورة إطلاق فاعلية المجتمع الإنتاجية والإبداعية ومساواة المواطنين أمام القانون. كما ير الجباعي على أهمية وضرورة تفعيل الدتمع المدني كونه يوازي ضرورة استعادة قيم الجدارة والاستحقاق والكفاءة وغيرها من القيم الاجتماعية والإنسانية التي هدرت ولا تزال.

الجباعي يعتقد أن المجمع المدني ينبع من موضوعية الواقع، واقع التعدد والاختلاف والتعارض، ومعقوليته. في نطاق التعدد والاختلاف والتعارض تقوم وحدة المجتمع والدولة على مبدأ النقص والاحتياج، وعلى واقع أن كل فرد في المجتمع المدني إنما يقوم بوظيفة ضرورية للآخرين، وواقع أن كل واحدة من فئات المجتمع هي جزء من الكل الاجتماعي تتحدد به ولا تحدده. الجباعي يذهب إلى أبعد من ذالك حيث يكشف أن حقيقة أنظمة التسلط والاستبداد كانت على مر التاريخ تمعن في تفكيك البنى والروابط المجتمعية، وتدمر جميع الفئات الاجتماعية، ولا سيما المنتجة منها، لمصلحة أوليغارشية عسكرية تستأثر بقوة عمل الجميع.

ولعل هذا خير دليل على فشل الطروحات الديمقراطية وطروحات التغيير والتعديل والتطوير التي كان النظام السوري يُروج نفسه على أساس الحامل الجمعي لها...الخ فحلَ عِوضاً عنه اليأس والقنوط من مستقبل الديمقراطية في سوريا. حتى بعد أن انتعشت الآمال بديمقراطية الربيع العربي، وتكاتف الرأي العام المثقف والسياسي النخبوي ومؤسسات المجمع المدني، وظهرت بوادر أمل لدى النخبة السياسية والفكرية في سوريا بإحتمالية تقبل النظام السوري لفكرة الأخر المختلف، وفكرة التعددية السياسية والحريات...الخ

اختراق العقل الفردي في الربيع العربي

الاختراقات للبُنة الثورية في الربيع العربي وتمييع صورته بفعل مفاعيل دولية وأخرى داخلية -وليست ببعيدة فكرة الترابط بين الجهتين- أدت إلى عودة فكرة استحالة التغيير من جديد إلى ذهنية البعض، خاصة وأن حركات التظاهر والمطاليب المحقة عبر أعتصامات ومظاهرات مُخرِجات موجة الربيع العربي في سوريا، قُوبِلت بموجة صارمة من العنف والقتل والتصدي الهمجي لحملات المُطالِبة بالديمقراطية، وكانت نتيجة ذلك بروز تيارين متحاربين ومتقابلين, الأول كان امتداد لعقلية نصف قرن من التسلط، ازدادت بطشاً وقمعاً وقتلاً وهدماً ونسفاً للحداثة والتغيير, والتيار الأخر المتولد من رحِم المعاناة والمتفجر في مخاط الحرية والتغيير، عبر عنه نشطاء ونخب سياسية وفكرية وثقافية عبر تصديهم للرصاص الحي وهرولتهم للقبول بالزنازين والمعتقلات،كرفض قاطع ونهائي لديمومة الظلم والضغط والتنكيل الفكري والسياسي الممارس عليهم من قبل أنظمتهم الحاكمة.

إن الغائب الأكبر في الفكر السياسي العربي هو الواقع العياني، وجرده من الواقع الذاتي من أي مشروعية، علماً أن هذا الوعي هو مصدر جميع المشروعيات الأخرى، ولا يمكن لأي مشروعية أو قيمة أن توجد من عناصر خارجه، ولعل هذا هو سبب عدم اهتمام الفكر السياسي العربي المعاصر بمسألة الدولة الوطنية ومسائلها عناية جدية، ومن البديهي أن لا يهتم بالمجتمع بل يقوم على نسفه ولا سيما مسالة المجتمع المدني، وما يتعلق بها كالآنسة والعلمانية والعقلانية والديمقراطية وحكم القانون والمصلحة العامة وسيادة الشعب . إن الهوية الفعلية والحقيقية لأي مجتمع من المجتمعات ولأي امة من الأمم، هي ما ينتجه هذا المجتمع وهذه الأمة وعلى الصعيدين المادي والروحي، وما يقيمه بنفسه ولنفسه من علاقات وتنظيمات اجتماعية وسياسية أهمها الدولة

في بدايات الربيع العربي، استبشرت نسبة كبيرة من الشعب في سوريا خيراً نحو إصلاح النظام السوري أو فرض تغييرات جديدة على كافة مفاصل الدولة. لكن جرجرة الربيع العربي إلى أتون الصراعات المذهبية والطائفية، وإغراق المُتظاهرين بمخاوف التطرف والإرهاب والتفجيرات والجماعات الراديكالية، أعادت بالنخب الفكرية إلى حُقبة الحرب الباردة ومسألة الصراعات الإقليمية والدولية. من جهة ثانية وضمن الخطاب نفسه، فإن الإصلاح المُراد والمُنشد خلال مخرجات المظاهرات والأعتصامات في سوريا كانت تدل في مجملها في البدايات حول إصلاح نماذج الحياة العمومية، والمدنية والسياسية، كشرط أساسي لإعادة بناء المجتمع السوري وتحفيزه وتجهيزه للدخول في الحركة الاقتصادية والإستراتيجية العالمية، وكضامن للحفاظ على السيادة الوطنية والمواطنة.

المثقف السوري من تجاوز الضياع إلى الإبداع

عمر كوجري

خلّفت الثورة أو القيامة السورية المستمرّة إلى هذه اللحظة جملة من الآثار عكست على مجمل الحياة السورية التي تحوّلت خلال سبعة أعوام إلى أنقاض. حيث ساهم النظام والكثير من فصائل ما تسمّى بالمعارضة لتدمير البلاد ومن جميع النواحي. وكان من المتوقّع والطبيعي أن تتعرّض الثقافة السورية لهذا الشرخ الكبير، والتدمير في بعض حقولها. فالمثقفون الحقيقيون اضطروا لمغادرة الوطن، وركبوا الأهوال، وقطعوا البحار نشداناً لأمان ما عاد متوفّراً ولا أليفاً في حرائق الوطن المستباح. ولم يرد الكثير من المثقفين السوريين أن يظلّوا ضمن سور سوريا التي صارت سجناً كبيراً لا يطاق. فمن ظلّ في الداخل، إمّا انكفأ على نفسه، واختار مكاناً نائياً لا يتفاعل فيه مع أحد، ومع ذلك العديد منهم لم يسلم من جوز نظام الإرهاب، أو من اختار التكشُّف والتواجد في منجز الثقافة التي دعا إليها النظام، وأدارها بحسب مصلحته، كان عليه التصفيق والنعيق، والانضمام لجبهة النظام في مقاتلة "السوريين الإرهابيين". ولا بدّ من القول: إنه حتى قبل الثورة السورية، لم يكن للمثقف الحقّ الحقيقي أيّ دور فاعل في المنظومة الثقافية. فالثقافة في سوريا، شأنها شأن باقي مناحي الحياة، ظلّت مأسورة وحبيسة؛ لأن نظام القائد الأوحد خطط لينهي كل شيء حضاري في البلد، ومن ضمنها تحجيم الثقافة في صورة تأليه الفرد، والتغنّي بمآثره. فعقود عديدة من الإرهاب الفكري والسياسي كفيلة بتدجين الناس، ومنهم المثقفون. بكل حال، من العبث وصف كل من ظلّ متشبّثاً بتراب بلاده مبعثاً للآثام أو التعامل مع النظام أو تلميع صورته. لكن لم يكن أمام المثقف المتبقي غير الانطواء والصمت. وهذا كان الموت بعينه. تحدثنا عن موجة هجرة المثقفين الحقيقيين السوريين، وكيف أنّهم اختاروا الرحيل وسط ذلك الركام الرهيب. ومن استقر في بلاد الاغتراب في فترة انطلاق الثورة السورية وما تلاها، عانى الكثير من الصعوبات في موطنهم"المؤقت" الجديد، وصار يشعر أنه أصبح خارج التاريخ بحسب تعبير الباحث السوري جاد الكريم الجباعي. وإنه لم يعد فاعلاً كما كان يظنّ حين كان في الوطن، ينتج المعرفة والثقافة والوعي المجتمعي بمشاكله، ويرسم خرائط طريق للخروج من الأزمات المتلاحقة التي كانت تجتاح المجتمع كل يوم. فإضافة إلى حالة "التشيؤ" واللاجدوى واللاقيمة على كل المستويات التي عانى منها المثقف معاناة كبيرة كونه يرى، ويشعر أكثر مما يشعر به الآخرون، ويتفاعل أكثر، كان هناك أمر صدّع بنيان وعيه في المكان"الموحش" الجديد، وهو عدم التناغم والاندماج، والإحساس بالسلبية من حاله بأنه أمام مجتمع جديد، وثقافة جديدة، ولغات صعبة جديدة. وبالتالي الشعور بنفي الحاجة حتى للكتابة والتنظير، ما دام الوضع الجديد يداهمه في صباحه ومسائه. في المغترب الروحي والفكري الجديد، استسلم الكثير من المثقفين السوريين وآثروا الصمت لانشغالهم بكل معطيات وقسوة الحياة بجميع النواحي، وربما عدم إيجاد فرصة مناسبة للتفكير والتنظير والكتابة بسبب رغبة المجتمعات الجديدة في استغلال استضافته بتعليمه "قسراً" اللغة الجديدة والصعبة في غالبها، لتسهيل تفاعله في المجتمع وتسريع "اندماجه" وإيجاد أي عمل له، وسيكون ذلك العمل خدمياً، وربما مخلاً بمقامه السابق حين كان في بلده. والمهم، بحسب قانون البلد الجديد، إيجاد أي عمل له لقطع المساعدة المالية المسماة "السوسيال" عنه باعتباره كان عاطلاً عن العمل. لكن هذا لا يعني أن الكل اختار سبيل الصمت. فثمة مثقفون سوريون ومن مختلف مشاربهم، تجاوزوا عقدة الحنين، وكفّوا عن البكاء، واللطم، ونجحوا في تخطي العقدة النفسية للمكان الجديد. بل وفّر لهم المكان الجديد جواً حلواً ورائقاً للكتابة والإبداع. واستغلوا وقت فراغهم بالتفرّغ شبه التام للبحث والتأليف والكتابة. فكتبوا الروايات، ودووين الشعر، ونشروا الأبحاث الهامة، واستطاعوا تحليل كبوة مجتمعهم بعيون ثاقبة أكثر ومتفحصة ودقيقة أكثر عبر "التصادم" الخلاّق مع الحضارة الجديدة، وساهموا في إقامة معارض الفن، وكتبوا سيناريوهات، وأخرجوا أفلاماً هامة. بل أن الكثير من آثار وكتابات المثقفين السوريين فازت بمسابقات وجوائز مهمة على المستوى الدولي. ويمكن القول: إن العديد منهم نجح في مغتربه الجديد أكثر، حينما كان في الوطن. ورأينا تدفّق نشر الكتب، وبعضها في أرقى دور النشر، ووزعت في المعارض الدولية. وتفاعل المثقفون، وحضروا المؤتمرات، وتناغموا مع الوضع الجديد، وأصبحوا بالفعل رسل معرفة وإثراء وثقافة. وهنا يمكن الحديث عن المنجز الثقافي السوري في بلاد الاغتراب، وسيكون يوماً ما مثار دراسات مستقبلية لواقع ووجوه الثقافة السورية. هذا المنجز الذي تجاوز قصائد الحنين إلى الديار، بل بحث عن أزمة الوطن وكيفية التخلّص من العقد التي "كبحت" وأعاقت تطور المجتمع، وأثار الأسئلة عن سبب استمرار عهود وعقود الاستبداد في مجتمع كان يفترض به أن يرسم ملامح التقدّم، لا الانكفاء في الحالة القطيعيّة واللاجدوى لزمن طال واستطال.